الجمهورية اللبنانية
مكتب وزير الدولة لشؤون التنمية الإدارية
مركز مشاريع ودراسات القطاع العام

ملحق رقم ١

Annex I

١) - برنامج استصلاح الأراضي والتشغيل المكثف

٢) - الرسالة التي تحتوي جردة حول الموارد المائية المتوفرة بمنطقة بعلبك - الهرمل.

خطة الطوارئ لمنطقة بعلبك-الهرمل

٢- برنامج صيانة التربة وحفظ المياه، واستصلاح الأراضي ومقاومة البطالة والنزوح الريفي عبر التشغيل المكثف.

في إطار الجهود التي ما فتأت تقوم بها الحكومة اللبنانية للقضاء على زراعة المخدرات وإستبدالها بالزراعات المناسبة وإعتبارا لأهمية الموارد الطبيعية الأساسية من تربة و مياه و غطاء نباتي و دورها في إرساء أسس التنمية الإقتصادية المستديمة عامة و تطوير الإنتاج الزراعي و المحافظة على ديموميته خاصة؛ يقوم برنامج الأمم المتحدة لتنمية منطقة بعلبك الهرمل بوضع وتنفيذ خطط تنموية ترتكز خاصة على المحافظة على الموارد الطبيعية وتعبئة الموارد المائية لتوظيفها في بعث مساحات سقوية وأنشطة زراعية بديلة تساعد مزارعي المنطقة على تحسين دخلهم الأسرى وبالتالي مستوى عيشهم دون الإلتجاء إلى الزراعات الممنوعة وخاصة زراعة الحشيش والأفيون .

على هذا الأساس وضع البرنامج جملة من الخطط التنموية الرامية بالأساس إلى القيام بجرد عام للموارد الطبيعية المتاحة من تربة ومياه ووضع برامج للمحافظة عليها وكذلك تعبئة كلّ الموارد المائية في بحيرات وسدود تخزين تساعد على توظيف مياه السيول والينابيع للاستعمالات الغير موسمية أثناء فترة الصيف التي تنضب فيها أغلب الينابيع وتكون الحاجة إلى المياه أكثر، كما تضمن تغذية منتظمة لخزان المياه الجوفية، وبالتالي يحول دون أزمات المياه أو نضوب الخزان أثناء سنوات الجفاف الاستثنائية كمثل هذه السنة 1998 - 1999.

في هذا الإطار قام البرنامج بوضع الدراسات الملائمة لمشاريع للتنمية الريفية المندمجة لأغلب المناطق ببعلبك الهرمل مما مكن من تحديد مشاريع التدخل في إطار برامج المحافظة على المياه والتربة وحماية الأراضي الفلاحية من كل أشكال التدهور وخاصة الإنجراف المائي.

1- الموارد الطبيعية ودرجة تدهورها بمنطقة التدخل:

1-1- الموارد الطبيعية:

تمسح منطقة بعلبك الهرمل حوالي 260000 هك أي ما يقارب 28 % من المساحة الجملية للبنان وتمثل مرتفعات سلسلة جبال لبنان الشرقية والغربية 20 % من الأراضي وتعتبر هذه المرتفعات المصدر الرئيسي لتزويد سهل البقاع بمياه السيلان ومياه الينابيع، وكذلك لتغذية خزان المياه الجوفي من خلال ذوبان الثلوج.

وأمام ضغط الإستعمالات الزراعية وتقلص المساحة الحرجية فقد شهدت الأراضي مختلف أشكال التدهور والتعرية من إنجراف و إنجراد مما أثر بصفة ملحوظة على إنتاجيتها وبالتالي على مردودية الإنتاج الفلاحي. و أدّى النمو الديموغرافي إلى التوسع على حساب الأراضي الفلاحية و الحرجية حيث تم إزالة الغطاء النباتي وإستبدال صيغة الإستغلال الفلاحى للأراضي مما أدى إلى تفاقم أفة الإنجراف كما تعرضت المراعى إلى التدهور والإنجراد وذلك بفعل التعرية الناتجة عن الرعي الجائر والغير منظم وكذلك تحطيب الأشجار وقلعها.

1-2 وضعية الإنجراف وتدهور التربة :

أثبتت الدراسات المنجزة في هذا الميدان(دراسة الهرمل، مرجحين، جباب الحمر، المرج الطويل - دراسة حام، معربون، عين البنية - دراسة بريتال، حور تعلا، طليا- دراسة حوش باي، شمسطار - دراسة بحيرة وادي سباط والمنطقة السقوية بها، دراسة بحيرة الرعيان والمنطقة السقوية بها) أن الأراضي الفلاحية متميزة بتكوين غير متماسك تتأثر كثيرا بالعوامل المناخية المتميزة بعدم الإستقرار مما يجعلها عرضة لكل أنواع الإنجراف الذي سبب تقريبا ضياع كل طبقة الأراضي على المرتفعات المنحدرة وبروز الصخور الجيولجية. أما على الأراضي الفلاحية بالسفح فإن الإنجراف السطحي يتسبب سنويا في ضياع الطبقة السطحية للأرض وانجرادها مما

يؤدى إلى تأثير مباشر على إنتاجية الأراضي الفلاحية بالمناطق المنجرفة، و آخر غير مباشر على المناطق السفلي.

فعلى مستوى المناطق المنجرفة تقلّص هاته الآفة من المساحات الممكن زراعتها و كذلك تحد من خصوبة التربة و تؤدي إلى تدنى الإنتاج الفلاحي والرعوي وتدهور الغطاء النباتي بصفة عامة. أما على مستوى المناطق السفلي فيتسبب الإنجراف المائي في تراكم كميات كبيرة من الترسبات والطمي في الأراضي الفلاحية والمنشآت المائية ممّا يؤثر على مردوديتها الزراعية ودورها الاقتصادي.

كل هذه العوامل، مزدوجة مع عوامل داخلية أخرى خاصة بلبنان، ساهمت منذ عدّة عقود في تشجيع المزارع بمنطقة بعلبك الهرمل على الإقبال على زراعة المخدّرات وخاصة الحشيشة نظرا لتلائمها مع العوامل البيئية والمناخية من جهة وكذلك نظرا لمردودها المالي الوفير مقارنة مع الزراعات الأخرى في غياب خطط تنموية بديلة.

- على هذا الأساس إرتكزت خطة تدخل برنامج الأمم المتحدة للتنمية الريفية المتكاملة لمنطقة بعلبك الهرمل على وضع أسس التنمية الفلاحية الشاملة و المستديمة وذلك عبر جملة من البرامج و الخطط تهدف إلى تعبئة كل الموارد الطبيعية و إحكام و ترشيد إستغلالها و المحافظة على المحيط الفلاحي و حمايته حتى يؤدي دوره الإقتصادي و التنموي.

2- برامج المحافظة على المياه و التربة وإستصلاح الأراضى الزراعية:

تتمثل الأهداف الرئيسية لهاته البرامج في إنجاز جملة من الإشغال والمشاريع لحماية الأراضي من الإنجراف و المحافظة على خصوبتها و تحسينها وكذلك العمل على تحسين الغطاء النباتي بها بغراسة اشجار حرجية ومثمرة وتحسين وتنمية المراعي، حسب طبيعة المنطقة والأهداف التنموية المرسومة.

و تشمل أحواض التدخل خاصة المناطق التالية:

- عرسال، رأس بعلبك
- بعلبك، يونين، نحلة
- بريتال، حام، معربون، وعين البنية
- السّوح، البرغش، والشربين، وادي التركمان، وادي الرطل، جباب الحمر
- وادى الجوز
- القصر وفيسان
- حربتا، القدام، عيناتا
- دير الأحمر، اليمونة، دار الواسعة
- فلاوة، كفردان، شمسطار

ويتوزع البرنامج المقترح لسنة 1999 - 2000، كما يلي حسب مناطق التدخل:

مناطق التدخل	أشغال ميكانيكية (هك)	أشغال يدوية (هك)	غراسات وتحسين مراعي (هك)	شق طرق زراعية (كلم)
عرسال، رأس بعلبك	420	590	530	32
بعلبك، يونين، نحلة	260	280	310	12
بريتال، حام، معربون، عين البنية	280	315	365	21
السوح، البرغش، والشربين، وادي التركمان، وادي الرطل، جباب الحمر	180	190	250	10
وادى الجوز	200	320	420	25
حربتا، القدام، دير الأحمر، اليمونة، دار الواسعة	230	300	380	24
القصر وفيسان	100	140	230	10
فلاوة، كفردان، شمسطار	200	300	350	20
المجموع	1,870	2,435	2,835	154

٤- الكلفة الجملية للأشغال المقترحة :

تبلغ الكلفة الجملية للأشغال المقترحة والسابقة الذكر حوالي 7.4 مليون دولار تتوزع كما يلي:

مناطق التدخل	أشغال ميكانيكية (كلفة بـــ$)	أشغال يدوية (كلفة بـــ$)	غراسات وتحسين مراعي (كلفة بـــ$)	شق طرق زراعية	
				أشغال ميكانيكية (كلفة بـــ$)	يد عاملة (كلفة بـــ$)
عرسال، رأس بعلبك	231000	501500	583000	179200	76800
بعلبك، يونين، نحلة	143000	238000	341000	67200	28800
بريتال، حام، معربون، عين البنية	154000	263500	401500	117600	50400
السوح، البرغش، والشربين، وادي التركمان، وادي الرطل، جباب الحمر	99000	161500	275000	56000	24000
وادى الجوز	110000	272000	462000	140000	60000
حربتا، القدام، دير الأحمر، اليمونة، دار الواسعة	126500	255000	418000	134400	57600
القصر وفيسان	55000	119000	253000	56000	24000
فلاوة، كفردان، شمسطار	110000	248000	385000	112000	48000
المجموع	1.028.500	2.018.500	*3.118.500	862.400	369.600
	6.165.500			1.232.000	7.397.500

* 40 % منها تمثل كلفة اليد العاملة للتنفيذ.

وتتوزع المصاريف على حسب وجهة الإنفاق كما يلي :

- تكلفة خلق مواطن شغل إضافية بمناطق التدخل : 3.64 مليون دولار (49 %)
- مصاريف أخرى(تأجير آليات ثقيلة على شكل تعهدات، إقتناء معدات صغيرة، شتول أشجار): 3.76 مليون دولار(51 %)

بإضافة تكلفة مصاريف الإدارة والتنفيذ والإشراف الميداني التي تقدر بحوالي 15 % من كلفة المشروع وكذلك هامش تغيّر الكلفة والنفقات غير المتوقعة المقدر بـ 5 % تكون الكلفة الجملية للبرنامج في حدود 8.88 مليون دولار.

- كلفة الأشغال المبرمجة : 7.4 مليون دولار
- مصاريف الإدارة والتنفيذ والاشراف، وآليات التنقل: 1.11 مليون دولار، منها 3 مهندسين و 5 معاونين ومساحين.
- هامش تغير الكلفة، والنفقات غير المتوقعة : 0.37 مليون دولار

النتائج المتوقعة :

بالإضافة إلى الأهداف الرئيسية للبرنامج والخاصة بالمحافظة على التربة والمياه وإستصلاح الأراضي الفلاحية حتى تقدم المردودية الزراعية المرجوة، فإن البرنامج المقدم يمكّن من خلق مواطن شغل إضافية بمناطق التدخل توفر للمزارعين مداخيل شبه قارة في الفترة التي تتم فيها تهيئة الأراضي والعمل على تحسين إنتاجيتها، والحدّ من النزوح الريفي في انتظار توفر موارد رزق قارة نتيجة استصلاح الأراضي وزيادة مردوديتها وبالتالي تحسن مداخيل المزارعين.

وقد قدرت أيام العمل المطلوبة لإنجاز البرنامج في حدود 545 ألف يوم عمل أي في حدود 3600 موطن شغل قار لمدة خمسة أشهر(150 يوم عمل في السنة لكل فرد) وذلك لتمكين متساكني مناطق التدخل من موطن رزق يساعدهم على تحسين مستوى العيش خاصة في الفترة الأولى من المشروع حينما تكون إنتاجية الأراضي الزراعية ضعيفة وذلك نظرا لمنع زراعة المخدرات وإستبدالها بزراعات أخرى ليست ذات مردودية انية .

على هذا الأساس يمكن هذا المشروع المقترح ضمن خطة الطوارئ من خلق 3600 موطن شغل قار بنسبة متفاوت الأهمية من 0 إلى 21 % من عدد السكان بمناطق التدخل. أما إذا إعتبرنا عدد السكان النشيطين فإن مواطن الشغل التي سيقع بعثها تمثل حوالي 20% من هذه الفئة وهو ما يمثل تقريبا نسبة البطالة عند المتساكنين المتعاطين لنشاط فلاحي بهذه المناطق.

وهذا زيادة عن الوظائف الجديدة اللازمة للاشراف الفني من مهندسين وفنيين والبالغة 3 مهندسين و 4 معاونين ومساحين.

* 40 % منها تمثل كلفة اليد العاملة للتنفيذ.

وتتوزع المصاريف على حسب وجهة الإنفاق كما يلي :

- تكلفة خلق مواطن شغل إضافية بمناطق التدخل : 3.64 مليون دولار(49 %)
- مصاريف أخرى(تأجير آليات ثقيلة على شكل تعهدات، إقتناء معدات صغيرة، شتول أشجار): 3.76 مليون دولار(51 %)

بإضافة تكلفة مصاريف الإدارة والتنفيذ والإشراف الميداني التي تقدر بحوالي 15 % من كلفة المشروع وكذلك هامش تغيّر الكلفة والنفقات غير المتوقعة المقدر بـ 5 % تكون الكلفة الجملية للبرنامج في حدود 8.88 مليون دولار.

- كلفة الأشغال المبرمجة : 7.4 مليون دولار
- مصاريف الإدارة والتنفيذ والاشراف، وآليات التنقل: 1.11 مليون دولار، منها 3 مهندسين و 5 معاونين ومساحين.
- هامش تغير الكلفة، والنفقات غير المتوقعة : 0.37 مليون دولار

النتائج المتوقعة :

بالإضافة إلى الأهداف الرئيسية للبرنامج والخاصة بالمحافظة على التربة والمياه وإستصلاح الأراضي الفلاحية حتى تقدم المردودية الزراعية المرجوة، فإن البرنامج المقدم يمكن من خلق مواطن شغل إضافية بمناطق التدخل توفر للمزارعين مداخيل شبه قارة في الفترة التي تتم فيها تهيئة الأراضي والعمل على تحسين إنتاجيتها، والحدّ من النزوح الريفي في انتظار توفر موارد رزق قارة نتيجة استصلاح الأراضي وزيادة مردوديتها وبالتالي تحسن مداخيل المزارعين.

وقد قدرت أيام العمل المطلوبة لإنجاز البرنامج في حدود 545 ألف يوم عمل أي في حدود 3600 موطن شغل قار لمدة خمسة أشهر(150 يوم عمل في السنة لكل فرد) وذلك لتمكين متساكني مناطق التدخل من موطن رزق يساعدهم على تحسين مستوى العيش خاصة في الفترة الأولى من المشروع حينما تكون إنتاجية الأراضي الزراعية ضعيفة وذلك نظرا لمنع زراعة المخدرات وإستبدالها بزراعات أخرى ليست ذات مردودية آنية .

على هذا الأساس يمكن هذا المشروع المقترح ضمن خطة الطوارئ من خلق 3600 موطن شغل قار بنسبة متفاوت الأهمية من 9 إلى 21 % من عدد السكان بمناطق التدخل. أما إذا إعتبرنا عدد السكان النشيطين فإن مواطن الشغل التي سيقع بعثها تمثل حوالي 20% من هذه الفئة وهو ما يمثل تقريبا نسبة البطالة عند المتساكنين المتعاطين لنشاط فلاحي بهذه المناطق.

وهذا زيادة عن الوظائف الجديدة اللازمة للاشراف الفني من مهندسين وفنيين والبالغة 3 مهندسين و4 معاونين ومساحين.

وتتوزع أيام العمل غير الفنية حسب مناطق التدخل كما يلي:

مناطق التدخل	أيام عمل	الكلفة بآلاف الدولارات	موطن شغل بالسنة	عدد السكان	النسبة
عرسال رأس بعلبك	117000	1170	780	8700	%9
بعلبك يونين نحلة	62600	626	418	4500	%9
بريتال حام معربون	72600	726	484	5800	%9
سواح برغش والشربين، وادي التركمان، وادي الرطل، جباب الحمر	46200	462	308	1600	%19
وادى الجوز	74200	742	495	3000	%16
حربتا ، القدام، دير الأحمر، دار الواسعة	70700	707	471	5600	%9
القصر وفيسان	36600	366	244	1150	%21
فلاوة، كفردان، شنسطار	65000	434	433	4500	%9.6
المجموع	544900	3640	3632	34850	%10.5

كما ان استصلاح هذه المساحة من الأراضي وغراسة الأشجار وتحسين المراعي، أي بمساحة جملية تزيد عن 6000 هك، سوف تنتفع به اكثر من 850 عائلة من مالكي الحيازات الصغرى أي اكثر من 5300 مواطن يعتاشون من الزراعة، بحيث تصبح مزارعهم قادرة على توفير الدخل المقبول لهم بعد الاستصلاح والغراسات وبالتالي تغنيهم عن النزوح.

طريقة إنجاز المشاريع المقترحة :

نظرا للدور الذي يقوم به البرنامج المقترح في تحسين مستوى الدخل الفردى بالمناطق المقترحة (وذلك بعد منع زراعة المخدرات والحشيش) وذلك عبر توفير مواطن شغل شبه قارة في الفترة الأولى من المشروع ثم وضع الأسس والآليات لديمومة القطاع الزراعي بالمحافظة على إنتاجية الأراضي واستصلاحها؛ فإن إنجاز وتنفيذ المشروع يجب ان يكون في أغلب أطواره عن طريق برنامج الأمم المتحدة لتنمية منطقة بعلبك الهرمل الذي يتولى إنتداب العملة من بين أهالى مناطق التدخل حصرا وذلك بالتنسيق مع المخاتير والسلط واللجان المحلية، حسب الحاجة ومستوى الدخل الفردى للمزارعين مع ضمان الانتفاع العادل وتكافؤ الفرص لكل العائلات دون حيف، بعيدا عن التدخلات السياسية والمحاباة.

اما بالنسبة للأشغال التي يضطر لإنجازها عن طريق المقاولات الخاصة فإن الأولوية ستكون لمتعهدى مناطق التدخل على أن يقع إستعمال وإعطاء الأفضلية لإنتداب الشغالين والعملة من نفس المناطق حتى يتمكن البرنامج من القيام بدوره الاجتماعي في توفير مواطن الرزق للمتساكنين تخفيفا للازمة الاقتصادية والاجتماعية الخانقة. كما انّ البرنامج بما له من صلاة مع الجيش الوطني اللبناني، يمكنه كما حصل في مشاريع اخرى منذ 1994 ولحد اليوم. الاستعانة بقدرات وعناصر الجيش الوطني وخاصة لسواء الدعم والتجهيز لتنفيذ هذا المشروع.

الجمهورية اللبنانية
مكتب وزير الدولة لشؤون التنمية الإدارية
مركز مشاريع ودراسات القطاع العام